



الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع:

اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تعديل حد السن القانونية وحد الخدمة الفعلية المحددين في المادة ٥٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١٠٢ (قانون الدفاع الوطني) والمادة ٨٨ من القانون رقم ١٩٩٠/١٧ (تنظيم قوى الامن الداخلي)

مادة وحيدة:

١- بصورة حصرية بالنسبة للضباط المتخرجين من الصف، يعدل حد السن القانونية وحد الخدمة الفعلية المحددين في المادة ٥٦ والمادة ٨٨ بالنسبة للرتب من ملازم حتى رتبة عقيد ضمنا بحيث يصبحان على الوجه التالي

بيروت في

٢٠٢٤ / ٠٤ / ١٨

النائب اديب عبدالمسيح



الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تعديل حد السن القانونية وحد الخدمة الفعلية المحددين في المادة ٥٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١٠٢ (قانون الدفاع الوطني) والمادة ٨٨ من القانون رقم ١٩٩٠/١٧ (تنظيم قوى الامن الداخلي)

مادة وحيدة

تعديل المادة ٥٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١٠٢ (قانون الدفاع الوطني) والمادة ٨٨ من القانون رقم ١٩٩٠/١٧ (تنظيم قوى الامن الداخلي) لضباط الصف حصراً لتصبح على النحو التالي :

الرتبة	حد سن القانونية
ملازم	٥٥ عاماً
ملازم أول	٥٥ عاماً
نقيب	٥٥ عاماً
رائد	٥٧ عاماً
مقدم	٥٧ عاماً
عقيد	٥٧ عاماً

والباقى دون تعديل

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

بيروت في ١٨/٤/٢٠٢٤

النائب أدیب عبدالمسیح



الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

الأسباب الموجبة

في الأسلاك العسكرية، يتضمن الضباط مجموعة متنوعة من الخريجين، سواء كانوا خريجين من الكلية الحربية أو من ضمن الصفوف الأخرى. وحيث ان الضباط الصف لا تتيح أعمارهم الولوج الى رتب عالية كون السن المحدد لتسريحهم الحكمي في قانون الدفاع الوطني كما في قانون تنظيم قوى الأمن لا تسمح لهم الاستفادة من خبراتهم الطويلة والتي تراكموا بفعل تفرسهم بالعمل من فئة الرتبة إلى فئة الضباط

وحيث ان تعديل السن القانونية لتسريح ضباط الصف يكبد الخزينة أعباء مالية قليلة بحيث ان الفرق بين كل رتبة والتي تلوها لا يتجاوز قيمة درجة واحدة حيث يظل الفارق المادي بين الرتب ضئيلاً ومعقولاً

وحيث ان بالرغم من تعديل السن القانونية لا يسمح لضباط الصف ببلوغ رتبة عميد، الأمر الذي كان سوف يترتب عنه أعباء مالية إضافية فيما لو حصل

وحيث ان الاقتراح المعجل المكرر يهدف إلى تعزيز المرافق العامة من خلال الحفاظ على ذخيرتها من العناصر البشرية المتمرس في تأدية المهام المنوطة بها

وحيث ان قانون موازنة العام ٢٠١٩ قد منعت التوظيف في الملاكات العامة مما أدى ويؤدي الى شغور في خبرات معظم الملاكات العسكرية والأمنية .

وحيث انه بسبب اقتراب موعد بلوغ عدد وافر من الضباط المتخرجين من الصف سن التسريح القانونية

لكل هذه الأسباب أتينا باقتراح القانون المرفق أملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره في أقرب وقت ممكن، لضمان استمرارية وجاهزية وخبرات القوات المسلحة وقطاعات الأمن لأداء واجباتها بكفاءة وفعالية

بيروت في

٢٠٢٤ / ٤ / ١٨

النائب أديب عبدالمسيح